

قضايا

"الحوار الوطني" محددات ورؤى إصلاحية

2022

العدد (41)

السنة الثالثة

ecss.com.eg



ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES



”تعاونكم أساس تقدمنا“

لا يجوز نسخ أو استعمال كل أو جزء من هذا الكتاب/المطبوعة/المجلة/ الإصدار، بأي شكل من الأشكال،
أو بأية وسيلة من الوسائل.سواء التصوير أو النقل الإلكتروني أو غيرها، دون إذن كتابي مسبق من الناشر.



تقديرات مصرية

قضايا "الحوار الوطني" .. محددات ورؤى إصلاحية





المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. خالد عكاشة

المدير العام

د. عبد المنعم سعيد

المستشار الأكاديمي

تحرير

د. خالد حنفي علي

هيئة استشارية

د. محمد كمال

د. دلال محمود

د. جمال عبدالجواد

أ. مجدي صبحي

د. نهى بكر

د. رغدة البهي

بيانات وإحصائيات

هبة زين

إخراج فني

أحمد حسني

ecss.com.eg

[@ecsstudies](#)

تقديرات مصرية

إصدار شهري

السنة الثالثة - العدد (41) - يونيو 2022

المحتويات

08

الافتتاحية: الحوار الوطني في مصر.. من أين ينطلق؟

د. عبد المنعم سعيد

10

فتح المجال العام.. معايير الدمج والاستبعاد

د. جمال عبد الجواد

14

إشكاليات الحوار حول مكافحة الإرهاب والتطرف

د. دلال محمود

18

متطلبات أساسية لتحسين ملف حقوق الإنسان

أ. عزت إبراهيم

22

أولويات مشتركة لتفعيل دور المجتمع المدني

د. أيمن عبد الوهاب

28

مقاربة مقترحة لفهم تحولات الكتلة الشبابية

أ. سمير مرقص

34

دور الدولة الاقتصادي وعلاقته بالقطاع الخاص

أ. مجدي صبحي

38

عجز الموازنة وتنسيق السياسات المالية والنقدية

أ. عبد الفتاح الجبالي

46

البورصة المصرية.. الأزمة ومقترحات التطوير

د. مدحت نافع

54

مستقبل السياسة الزراعية في ظل الأزمات العالمية

د. أشرف كمال عباس

60

نحو إصلاحات ضرورية لقطاع الطاقة البديلة

د. أحمد سلطان

66

خبرات ومحددات فاعلية إدارة الحوار الوطني

د. حسن أبو طالب

74

مؤشرات أساسية حول قضايا اقتصادية واجتماعية

هبة زين

الافتتاحية

الحوار الوطني في مصر.. من أين ينطلق؟

* د. عبد المنعم سعيد

المستشار الأكاديمي

رحبت الدوائر الحزبية والإعلامية والسياسية بدعوة الرئيس عبد الفتاح السيسي، التي ألقاها مؤخرًا في خطابه أمام إفطار الأسرة المصرية، إلى إجراء حوار سياسي بين القوى السياسية المختلفة. المبادرة والترحيب لم تشمل بعد الكيفية التي تتم بها، ولا جدول الأعمال الذي سوف يدور عليه الحوار، ولا المدى الذي يذهب إليه.

المؤكد أن لا أحد يريد حوارًا يتحول إلى "مكلمة" كبرى مزدحمة بأمنيات و"ينبغيات" لا يؤيدها زمن ولا كلفة ولا عمل، ولا يوجد من يريد إعادة اختراع العجلة أو إعادة عقارب ساعة التاريخ إلى الوراء، ولا من يريد مشاركة من اختاروا أن يكونوا على الضفة الأخرى بالعنف والسلاح من ثورة يونيو 2013.

المتصور أن الحوار المطروح سوف يكون منطلقًا من نقطة التوافق الوطني على أن الهدف المصري هو بناء الدولة المصرية "المدنية الديمقراطية الحديثة". ووراء هذا الهدف الكبير توجد وثيقتان؛ الأولى هي دستور 2014 للدولة المصرية، والثانية "رؤية مصر 2030". الوثيقة الأولى سمحت بالحوار حول مواد الدستور، عندما أنشأت مجلس الشيوخ وجعلت واحدًا من مهامه وفقًا للمادة 248 البحث في تطوير النظام السياسي، وبالتالي ما يحتاجه ذلك من حوارات بين القوى السياسية، سواء ما يتعلق بالتعديلات الدستورية أو وضع دستور جديد.

تفعيل المادة الدستورية يكلف المجلس "بدراسة واقتراح ما يراه كافيًا بتوسيد دعائم الديمقراطية، ودعم السلام الاجتماعي والمقومات الأساسية للمجتمع وقيمه العليا والحقوق والحريات والواجبات العامة، وتعميق النظام الديمقراطي، وتوسيع مجالاته".

أما الوثيقة الثانية، فذات طبيعة عملية جرى اختبارها في الواقع خلال السنوات السبع الماضية، وشملت القوة الصلبة المصرية، وبعضًا من القوة الناعمة، ولا يوجد موضع في مصر إلا وشملته بمشروعات تنمية، حتى وصلت مؤخرًا إلى أعماق الريف المصري في مبادرة "حياة كريمة". فالهدف الكبير من الرؤية التي باتت مشروعًا للدولة الوطنية المصرية هو أن تكون مصر واحدة من الدول الثلاثين الأولى في العالم وفقًا للتقارير الدولية المعتمدة.

ويمثل الهدف القومي في الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة مع هاتين الوثيقتين، نقطة انطلاق الحوار، بحيث بات واجبًا على المشاركين من الآن تحديد المواقف منهما من خلال عمليات للحوار الداخلي داخل المؤسسات المشاركة تكون مكتوبة واضحة وجاهزة للإشهار العام والمناقشة في المجال العام. المتحاورون حول ذلك لا يأتون إلى الحوار لا بعقلية المؤتمر الذي تأتي إليه الجموع من أجل إعلان المواقف، ولا بذهنية الندوة التي يبحث

فيها المتحاورون عن الأصول الفلسفية للنهضة؛ وإنما يكون الحضور يستوعبون فكرة الحوار "السياسي" الذي يعني السياسات والإجراءات الضرورية لتحقيق الأهداف والمصالح الوطنية في الداخل والخارج المصري. ما جرى من سياسات يكون موضوعًا للتقييم وتوسيع الرؤية، وما هو جارٍ يكون أساسًا للبناء فوقه، وفيما سوف يأتي يكون طرح السياسات التي تكفل الوصول إلى الهدف الموضوع حول المكانة المصرية في التقدم العالمي.

مرجعية الحوار

نموّ المجتمعات والدول وتقدمها كثيرًا ما تختلط فيه التجربة الخاصة بالبلد المعني بتجارب دول أخرى يأخذ عنها الأفكار أو التجارب العملية. في كتاب "محمد علي" للمؤرخ المصري "شفيق غربال" أن والي مصر كان منقسمًا فكريًا بين الاستعارة من الأصول العثمانية للدولة التي يؤسسها، وتجارب الدول الأوروبية المتقدمة في فرنسا وبريطانيا والنمسا وإيطاليا، وجميعها كان يمر بمجمع من الثورات السياسية والاقتصادية والصناعية والعلمية التي فتحت أبوابًا واسعة لعالم جديد.

بعد قرن من التجربة التحديثية المصرية، فإن العائدين إلى مصر من طلبة البعثات الدراسية حملوا معهم الكثير من العلم والخبرات والمشاهدات للتقدم التكنولوجي والمعارف الاقتصادية والاجتماعية التي باتت مرجعية لما جاء فيما بعد، حينما هبت ثورة 1919 وقامت المملكة المصرية حينها ووضعت دستورها. دخلت مصر إلى العالم المعاصر مستندة إلى مرجعية ليبرالية استحكمت من نخبها السياسية، ولكن سرعان ما جاءت ثورة يوليو 1952 وقيام الجمهورية لتتقسم هذه المرجعية إلى قسمين رغم اتفاقهما على المعاصرة والحدثة؛ أولهما يستند إلى التجارب الأوروبية الليبرالية المختلفة وأضيف لها الولايات المتحدة، وثانيهما أخذ عن النظم الاشتراكية وأضيف لها بلدان مثل البرتغال التي كانت ملهمة في استناد الحكم إلى "تحالف قوى الشعب العاملة" الذي خرج منه "الاتحاد القومي" و"الاتحاد الاشتراكي العربي".

وعلى مدى قرن كامل تقريبًا، دارت المنافسة والحوار بين المرجعيتين، وانتقى نظام الحكم من هذا وذاك، ولكنه في كل الأحوال كان ينافس مرجعية ثالثة نبتت في أحضان فكرة "الخلافة الإسلامية" التي ولدت سلفيات مختلفة من الإخوان المسلمين ومشتقاتها، حتى وصلنا إلى القاعدة والمتنافسين معها من "داعش" وآخرين على قيادة الإرهاب والعنف.

خلال هذه المراحل المختلفة للتاريخ المصري المعاصر، كانت المرجعية حاضرة في كل الحوارات والجدل، وأحياناً جرى القفز فيما بينها من أشخاص اكتشفوا فجأة أهمية "العدالة الاجتماعية" أو وجدوا أن "التراث" يحمل كل شيء، وظهرت تيارات من داخلها حاملة اسم زعيمها كما حدث في "المرحلة الناصرية".

الحوار الوطني القادم لن يَسَلَمَ من حضور هذه المرجعيات، لكنه لن يَسَلَمَ الطريق ما لم يطلع على المرجعية التي قادت البلاد خلال السنوات التسع الماضية، وتحديداً منذ ثورة 30 يونيو 2013 والتي رغم شيوع بصمات المرجعيات الثلاث فإنها أخذت من عالمها تجارب الدول الصناعية الحديثة التي عانت كثيراً من الاستعمار والتخلف في عمومه، ثم ظهرت إلى الدنيا خلال العقود الثلاثة الماضية نمور وفهود اقتصادية، وقوى منافسة في النظام العالمي. أغلبية هذه الدول ظهرت في شرق وجنوب شرق آسيا، وفي المقدمة منها الصين والهند وكوريا الجنوبية وإندونيسيا وتايوان والفلبين وسنغافورة وفيتنام؛ ولكن تجربتها تظهر متناثرة في أمريكا اللاتينية في المكسيك والبرازيل، وفي أفريقيا في رواندا وغانا.

هذه الدول جميعها تجنبت التورط الخارجي في نزاعات وصراعات، وأخذت بنوع من الثبات أو الكمون أو حتى "الصبر الاستراتيجي" لكي توفر كل طاقتها من أجل عمليات البناء الداخلي. استفادت هذه الدول كثيراً من تجاربها الداخلية التاريخية أثناء الحرب الفيتنامية والحروب في منطقة "الهند الصينية" عامة، كما تعلمت من التجارب الخارجية، وفي المقدمة منها اليابان، وتجنبت انقساماتها السياسية والعرقية. وفي العموم، فإن الاستقرار والأمن الإقليمي وضع الأساس لإدارة الثروة الوطنية، وليس إدارة الفقر التي حكمت السياسات والحوارات المصرية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وكان هذا ما فعلته مصر وهي تواجه أكبر عملية انشقاق عرفتها مصر في تاريخها المعاصر، سواء كان ذلك من ثوار يناير 2011، أو من أساطين الإخوان، في محاولتهم تغيير هوية الدولة الوطنية المصرية تحت شعارات دينية.

آلية الحوار

المرشحون للمشاركة في الحوار السياسي يمثلون النخبة السياسية في المجتمع، وبعدهم معقول يسمح لفكرة الحوار أن تُطبق، ويكون لكل طرف فيها حظ ونصيب. لذلك، فإن هناك استحالة لمشاركة 104 أحزاب سياسية في مثل هذا الحوار. المقترح هنا أن يمثل الأحزاب تلك التي لها عضو واحد على الأقل في مجلسي النواب والشيوخ، وعددهم سبعة عشر حزباً. بعد ذلك يأتي الممثلون للمجالس العليا والوطنية لحقوق الإنسان والمرأة وما يعاثلها من الهيئات المدنية في النقابات والاتحادات، ومراكز البحوث والدراسات، مع عدد من الشخصيات العامة ذات الرصيد السياسي والخبرة العملية في السياسات العامة.

والحقيقة أن تحديد العدد ليس مقصودًا منه استبعاد طرف أو استثناء رأي، فالتغطية الإعلامية للحوار السياسي سوف تنعش الحياة السياسية في البلاد، كما أنها سوف تعطي مددًا كبيرًا للسلطة التشريعية لكي تحوّل الأفكار السياسية إلى قوانين وتشريعات. فالأصل في المجتمعات الحديثة أن السلطة التشريعية ليس منوطًا بها فقط إصدار القوانين، والحوار السياسي عند التداول حولها؛ وإنما تقيم أدوات مستمرة للحوار السياسي العام في المجتمع الذي يرصد المواقف والاتجاهات من أقصى اليسار إلى اليمين. وبالإضافة إلى الحوارات في الجلسات العامة للبرلمان، من خلال طلبات الإحاطة والمناقشة؛ فإن حوارات أعمق تجري من خلال اللجان النوعية عند دراستها للقوانين، حيث تستدعي الجهات المعنية والحكومة لعملية التداول.

أكثر من ذلك، فإن المجالس النيابية تقوم بعقد جلسات استماع عامة بخصوص القضايا المختلفة. وفي مصر توجد آلية جديدة لهذا الحوار، من خلال اللجنة التنسيقية للأحزاب، وهذه جرى تكوينها من خلال المؤتمر الوطني للشباب، الذي وجد إمكانية في الحوار بين شباب الأحزاب المصرية المختلفة والبحث من خلالها عن قيادات جديدة.

ولما كان الغرض من الحوار السياسي هو تحقيق التوافق المجتمعي والسياسي حول القضايا الجوهرية للمجتمع المصري التي أثارها المشروع الوطني الحالي وهو يواجه الواقع المصري المعقد، والأزمات المحلية من الإرهاب إلى زيادة المواليد، والعالمية من "كورونا" إلى حرب أوكرانيا؛ فإن مآل كل الحوارات هو أن تتحول في النهاية إلى قوانين تتعرض لمداولات أخرى في مجلسي النواب والشيوخ. والنتيجة من كل ذلك هي أن عملية الحوار السياسي ليست مناسبة مؤقتة لتحقيق حراك سياسي، وإنما هي عملية ديناميكية متصلة لإبداء الرأي وصنع السياسات وطرح القوانين وتطويرها ومواصلة تقييمها. وجزء هام من هذه العملية سوف يكون الأسئلة التي على السلطة التنفيذية أن تطرحها على المتحاورين، وبعضها دائم مثل: كيف نحد من الزيادة السكانية، ونزيد وعي الإنسان المصري بقضايا أمته؟.

الإعداد للحوار

على أساس ما سبق، فإن هذا العدد الجديد من "تقديرات مصرية" يساهم في الحوار الوطني العام، من خلال التقديم الفكري في مرحلة "الحوار حول الحوار" لمعالجة عدد من القضايا المحورية المنتظر تناولها في الحوار الوطني، حسب ما هو متاح من وجهات نظر مختلفة. لذا، فإن الموضوعات المتنوعة تنقسم إلى قسمين؛ أولهما، الشروط العامة لمضمون الحوار من خلال "خبرات ومحددات فاعلية إدارة الحوار العام"، و"فتح المجال العام ومعايير الدمج والاستبعاد". وثانيهما، القضايا التي سوف يجري تناولها والمطلوب من المشاركين التعرض لها، مثل "مكافحة الإرهاب والتطرف"، و"حقوق الإنسان"، و"تفعيل المجتمع المدني"، و"فهم تحولات الكتلة الشبابية"، و"دور الدولة الاقتصادي والقطاع الخاص"، و"تنسيق السياسات المالية والنقدية"، و"تطوير البورصة المصرية"، و"السياسة الزراعية"، و"إصلاحات قطاع الطاقة البديلة".